

قانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٩

بإعفاء الخفلات التي تقام لصالح المجهود الحربى أو ضحايا العدوان أو حركة تحرير فلسطين أو لتحقيق نفع عام من ضريبة الملاهى والضرائب والرسوم الإضافية .

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يعنى من الضريبة المقررة بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ فى شأن الضريبة على المسارح وغيرها من مجال التفرجة والملاهى والضرائب والرسوم الإضافية ، الخفلات التي تقام لصالح المجهود الحربى أو ضحايا العدوان أو حركة تحرير فلسطين والتي يصدر بتعديلها قرار من وزير الخزانة .

كما يجوز إعفاء الخفلات التي تقام لتحقيق نفع عام من الضرائب والرسوم المذكورة بالشروط والأوضاع التي يمدتها قرار من وزير الخزانة بعد العرض على اللجنة الوزارية المختصة .

مادة ٢ - يتجاوز عن تحصيل ما استحق ولم يؤد من الضرائب والرسوم عن الخفلات المشار إليها فى المادة ١ وذلك بقرار من وزير الخزانة .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر برأى الجمهورية فى ٤ جادى الآخرة سنة ١٣٨٩ (١٧ أغسطس سنة ١٩٦٩) جمال عبد الناصر

قانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٩

بتقرير بعض التيسيرات لمولى الضريبة على العقارات المبنية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - (استثناء) من حكم المادة ٢٥ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الضريبة على العقارات المبنية تقسط ضريبة العقارات المبنية والضريبة

(ج) يصدر قرار التجاوز بناء على توصية لجنة تشكل بقرار من وزير الخزانة ويكون من بين أعضائها عضوان من إدارة الفتوى والتشريع المختصة بمجلس الدولة بدعوة نائب على الأقل .

مادة ٣ - استثناء من حكم المادة السادسة من القانون رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٥٣ بتخفيف الضريبة عن مزارع ملاك الأراضى الزراعية ، يعنى من رد المبالغ التي خصمت بخير حق ومن الغرامة والعقوبات المنصوص عليها فى المادة المذكورة كل ممول يقدم من تلقاء نفسه الإقرار المنه عنه بالمادة الخامسة من القانون المذكور أو يقوم بتصحيح البيانات السابق تقديمها منه قبل كشف عدم صحتها وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره ولوزير الخزانة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برأى الجمهورية فى ٤ جادى الآخرة سنة ١٣٨٩ (١٧ أغسطس سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

قانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٩

فى شأن التجاوز عن ضرائب الأتليان وسائر الضرائب والرسوم الإضافية المستحقة على ممولى مركزى عنينة وأسوان الذين تم تهجيرهم

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يتجاوز عن تحصيل ضريبة الأتليان وسائر الضرائب والرسوم الإضافية على ضريبة الأتليان وعن تحصيل الديون الحكومية الأخرى المتعلقة بهذه الأراضى المستحقة على ممولى عنينة وأسوان الذين غمرت المياه أراضيهم وتم تهجيرهم .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برأى الجمهورية فى ٤ جادى الآخرة سنة ١٣٨٩ (١٧ أغسطس سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

قانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٦

بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يضاف إلى القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ بنصم بمرار
تعيين أى شخص فى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات المساهمة
التي تساهم فيها الدولة بمكافأة سنوية أو بمرتبة سنوية قدره ١٥٠٠ جنيه
فأكثر إلا بقرار من رئيس الجمهورية مادة جديدة برقم ٢ مكررا بالنص
الآتى :

”مادة ٢ مكررا - لانسرى الأحكام السابقة بالنسبة للعاملين الذين تسلس
مرتباتهم إلى ١٥٠٠ جنيه فأكثر أثناء الخدمة، وذلك متى كان تقرير الزيادة
مستندا إلى القواعد الواردة فى القوانين واللوائح المطبقة عليهم“

مادة ٢ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية، ويسمى به
من تاريخ نشره .

يضم هذا القانون بنصم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برأسة الجمهورية فى ٤ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٩ (١٧ أغسطس سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

قانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦

بإدماج أندية العاملين بديوان عام وزارة الرى المدرجة
وظائفهم ودرجاتهم بفرع (١) مع العاملين المدرجة
وظائفهم ودرجاتهم بفرع (٢) فى ميزانية الوزارة

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تدخ جميع الوظائف والدرجات بختلف المهنات
الوظيفية المدرجة بميزانية الخدمات لسنة المالية ١٩٦٨/١٩٦٩ بالنصم
٣ - وزارة الرى فرع ١ - الديوان العام وفصوله الثلاثة (فصل
١ - الديوان العام، فصل ٢ - الجهاز المصرى الفنى لمياه النيل،

الإضافية للدفاع وضريبة الأمن القومى وأجرة الحفراء المستحقة عن سنة
١٩٦٨ والسنوات السابقة عليها والتي تأخر أداؤها كلها أو بعضها على نسبة
أقساط سنوية اعتبارا من يناير سنة ١٩٧٠ ويؤدى كل قسط من الضريبة
السنوية وفقا للتواعد والأوضاع المقررة لتحصيل هذه الضريبة .

مادة ٢ - يوقف تطبيق أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٨ بتحصيل
ضريبة العقارات المبنية المفروضة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ استثناء
من أحكام القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الإعفاءات من
الضريبة على العقارات المبنية وخفض الإعفاءات بمقدار الإعفاءات على مولى
محافظات بور سعيد والإسماعيلية والسويس من تاريخ العمل به وحتى تاريخ
إزالة آثار العدوان وعودة الظروف الطبيعية إلى حالتها بالمحافظات المذكورة
ويصدر قرار من وزير الخزانة بتحديد التاريخ المذكور .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ
نشره ولوزير الخزانة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يضم هذا القانون بنصم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها ما
صدر برأسة الجمهورية فى ٤ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٩ (١٧ أغسطس سنة ١٩٦٩)
جمال عبد الناصر

قانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٩

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩

بضريبة الأقطان

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه، وقد أصدرناه :

مادة ١ - استثناء من حكم المادة ٢ من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩
الخاص بضريبة الأقطان والقوانين المعدلة له يستمر العمل بالتندير العام
الأخير للإيجار السنوى للأراضى الزراعية حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٧٥

ريجوز بقرار من رئيس الجمهورية - يصدر خلال هذه الفترة -
إعادة تندير الإيجار السنوى، وإنتهاء العمل بالتندير العام المشار إليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ
نشره، ولوزير الخزانة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يضم هذا القانون بنصم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها ما
صدر برأسة الجمهورية فى ٤ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٩ (١٧ أغسطس سنة ١٩٦٩)
جمال عبد الناصر